S/2025/195

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
28 March 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 28 آذار/مارس 2025 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من أمين المظالم

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الثامن والعشرين المقدم من مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، المقدم عملا بالفقرة 20 (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2734 (2024)، التي تنص على أن يقدم أمين المظالم تقارير نصف سنوية إلى المجلس تلخص أنشطة أمين المظالم. ويقدم التقرير وصفاً للأنشطة منذ صدور التقرير السابق، ويغطي الفترة من 27 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 28 آذار/مارس 2025.

وأرجو ممتناً توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة والتقرير ومرفقه* وإصدارها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ريتشارد **مالانجوم**

أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات

* يعمَّم باللغة التي قُدِّم بها فقط.

220425 100425 25-05226 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مكتب أمين المظالم المقدّم عملا بقرار مجلس الأمن 2734 (2024)

أولا - معلومات أساسية

1 - يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمين المظالم منذ صدور التقرير السابع والعشرين للمكتب المقدم إلى مجلس الأمن في 27 أيلول/سبتمبر 2024 (S/2024/696)، عملا بالفقرة 20 (ج) من المرفق الثاني للقرار 2734 (2024).

ثانيا - الأنشطة المتصلة بطلبات الرفع من قائمة الجزاءات

ألف - ملاحظات عامة

2 - كانت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مكتبُ أمين المظالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من 27 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 28 آذار/مارس 2025، تتعلق بطلبات قدّمها أفراد لرفع أسمائهم من قائمة الجزاءات.

3 - وخلال هذه الفترة، تواصل أمين المظالم أيضًا مع الدول الأعضاء بشأن آرائه عن تحسين عمل المكتب وأساليب عمله فيما يتعلق بالحالات ذات الصلة بطلبات الرفع من القائمة، وكذلك فيما يتعلق بتعزيز استقلالية المكتب.

4 - وفي 4 آذار/مارس، قدّم أمين المظالم رسالة استقالة إلى الأمين العام، اعتبارًا من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وعممت الرسالة في 14 آذار/مارس على أعضاء لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وفي ضوء استقالته ولضمان عملية عدالة في الإجراءات التي لم يبت بها بعد، أبلغ أمين المظالم مقدم الالتماس في حالةٍ قُبلت مؤخرًا بقراره وتأثير القرار على الحالة. وتناقش استقالة أمين المظالم بمزيد من التفصيل في الفرع خامساً-ألف من هذا التقرير.

5 - وفي إحدى الحالات، لم يتمكن أمين المظالم من إجراء مقابلة مع أحد مقدمي الالتماسات ضمن الجدول الزمني المقرر بسبب نقص التمويل لأسباب خارجة عن إرادة المكتب. ووافقت اللجنة على اقتراح أمين المظالم تمديد فترة الحوار بشكل استثنائي ليتمكن من إجراء المقابلة واستكمال التقرير الشامل في الحالة. وترد مناقشة تأثير حالة السيولة في الأمم المتحدة على عمل المكتب بمزيد من التفصيل في الفرع خامساً-جيم.

باء - طلبات الرفع من القائمة

6 - في سياق معالجته للحالات المعروضة عليه، تواصَل أمينُ المظالم مع أعضاء اللجنة ومع دول أعضاء أخرى معنية، وأجرى بحوثاً مستقلة، وأجرى مقابلاتٍ التقى فيها بمقدّمي التماسات وممثليهم القانونيين، وأجرى اتصالات بمحاورين آخرين بشأن مسائل تتعلق بالحالات.

7 - وقبل أمين المظالم التماسًا واحدًا جديدًا منذ صدور التقرير السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاد أمين المظالم أيضا طلبا واحدا مكررا إلى أحد مقدمي الالتماسات، لأنه لم يتضمن معلومات إضافية

على النحو المطلوب في الفقرة 1 (هـ) من المرفق الثاني للقرار 2734 (2024)[1]. وفي 28 آذار/مارس، كان المكتب قد قبل ما مجموعه 112 طلبًا للرفع من القائمة منذ إنشائه.

8 - وتوجد في الوقت الراهن حالتان لم يبتّ فيها أمين المظالم بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم أمين المظالم ثلاثة تقارير شاملة إلى اللجنة كي تنظر فيها. وقدم ما مجموعه ثلاثة تقارير إلى أعضاء اللجنة، وحتى وقت كتابة التقرير الحالي، كان هناك تقريرٌ واحد لا يزال قيد نظر اللجنة.

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقب استعراض أمين المظالم وتوصيته، رفع اسم فرد واحد من قائمة جزاءات اللجنة، وأبقي اسما فردين فيها. وأرسل أمين المظالم 18 رسالة إلى مقدمي الالتماسات والدول الأعضاء، أبلغهم فيها بالنتائج في ثلاث حالات.

10 - وقد أتم المكتب منذ إنشائه معالجة ما مجموعه 111 حالة، انطوت 108 حالات منها على تقديم تقارير شاملة إلى اللجنة[2]، عملا بالفقرة 8 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2734 (2024) وبالفقرة المناظرة لها في قرارات سابقة. وبلغ عدد الحالات التي جُهّزت بصورة تامة من خلال إجراءات أمين المظالم 105 حالات، وأفضى ذلك إلى قرار من اللجنة بشأن كل منها.

11 - ومن بين الحالات البالغ مجموعها 105 حالات التي أنجزت بالكامل من خلال إجراءات أمين المظالم، وُوفِق على ما مجموعه 72 طلباً قُدّمت للرفع من القائمة ورُفض ما مجموعه 33 طلباً. ونتيجة للالتماسات الـ 72 التي قُبلت، رُفعت أسماء 67 فرداً واسم كيان واحد من القائمة، وحُذف اسم كيان واحد لأنه كان أصلا مدرجاً في القائمة تحت اسم آخر. وإضافة إلى ذلك، رفعت اللجنة أسماء أربعة أفراد من القائمة قبل اكتمال إجراءات أمين المظالم، وسُحب التماس واحد بعد تقديم التقرير الشامل. ويقدم في الموقع الشبكي لمكتب أمين المظالم بيان للمرحلة التي بلغها النظر في كل حالة من الحالات[3]. أما تبيان المرحلة التي بلغها النظر في أحدث الحالات فيرد في مرفق هذا التقرير.

12 - والحالات التي لم يُبتّ فيها بعدُ تَقدّم بكل منها فردٌ واحد. وحتى اليوم، هناك 104 حالات من أصل 112 حالة قدم فيها الطلبات أشخاص بمفردهم. وهناك حالتان قدم فيهما الطلب فردٌ واحد مع كيان واحد أو أكثر، وست حالات تقدمت بطلباتها كيانات بمفردها. وفي 64 حالة من الحالات الـ 112، تلقى مقدمو الالتماسات مساعدة من مستشار قانوني.

13 - وما لم يطلب مقدم التماس خلاف ذلك، تظل جميع أسماء مقدمي الالتماسات سرية طوال إجراء الاستعراض الذي يقوم به أمين المظالم. وتصبح أسماء الأفراد أو الكيانات التي ترفع من القائمة معروفة علنًا من خلال البيانات الصحفية الصادرة عن مجلس الأمن، التي يشير إليها أمين المظالم على صفحة المكتب

(1) شُرحت متطلبات الطلبات المتكررة بمزيد من التفصيل في الفقرة 59 من تقرير أمين المظالم المؤرخ 28 آذار/مارس 2024 (S/2024/274).

(2) يتضمن هذا العدد حالة واحدة أُنجزت في عام 2011، سحب فيها مقدم الالتماس طلب رفع اسمه من القائمة بعد أن كانت أمينة المظالم آنذاك قد قدّمت تقريرها الشامل إلى اللجنة وعرضته عليها. ويتضمن أيضا حالة واحدة أُنجزت في عام 2013، قررت فيها اللجنة رفع اسم مقدم الالتماس من القائمة بعد أن قدمت أمينة المظالم آنذاك تقريرها الشامل إلى اللجنة ولكن قبل أن تعرضه عليها. وأخيرا، لا يتضمن هذا العدد ثلاث حالات إضافية أصبحت فيها حجج أمين المظالم غير ذات موضوع بعد صدور قرار من اللجنة برفع أسماء مقدمي الالتماسات من القائمة قبل أن يقدم أمين المظالم تقريره الشامل.

(3) انظر www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases.

على شبكة الإنترنت التي تبين المرحلة التي بلغها النظر في الحالات[4]. وتظل التقارير الشاملة ذات الصلة في الحالات الفردية سرية للغاية.

جيم - جمع المعلومات من الدول الأعضاء

14 - عندما يتلقى أمين المظالم التماساً، فإنه يدعو أعضاء اللجنة والدول الأعضاء المعنية إلى تقديم معلومات موضوعية، تشفعها بالمستندات الثبوتية الداعمة حيثما كان ذلك ممكناً.

15 - ومن بين الحالتين المعلقتين، توجد حالة واحدة في مرحلة جمع المعلومات، وفي الحالة الأخرى لا يزال التقرير الشامل في انتظار نظر اللجنة فيه.

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل أمينُ المظالم إلى الدول الأعضاء خمسة طلبات للحصول على معلومات موضوعية بشأن حالتين وكان ذلك في مراحل مختلفة من مراحل النظر في كل منها.

17 - والتقى أمينُ المظالم بممثلي الدول الأعضاء في نيويورك لمناقشة الحالات قيد الاستعراض والطلبات ذات الصلة للحصول على المعلومات وأسئلة المتابعة التي برزت خلال عملية جمع المعلومات. وأكد على أهمية تلقي المعلومات الموضوعية ووثائق الإثبات الأساسية. وفي إحدى الحالات، تلقى معلومات موضوعية من مسؤولين حكوميين من خلال مكالمة هاتفية عن طريق التداول بالفيديو نظمتها بعثة إحدى الدول الأعضاء في نيويورك.

18 - وخلال مرحلة الحوار في حالتين، زار أمين المظالم دولة الجنسية والإقامة لكل من مقدميّ الالتماسين. وقد تلقى معلومات موضوعية من سلطات الدولتين خلال اجتماعات عقدت بالحضور الشخصي في عاصمتي البلدين قبل مقابلاته التي أجريت بالحضور الشخصي مع مقدميّ الالتماسين.

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستجابةً لطلباته للحصول على معلومات في حالات لأفراد كانت معلقة منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تلقى أمين المظالم خمسة ردود أخرى من دول أعضاء جرى فيها تبادل المعلومات. وقدمت بعض الدول الأعضاء أكثر من رد لتبادل المعلومات. وأعربت دولتان عن رأيهما بشأن طلب الرفع من القائمة. وفي الحالات الثلاث المنجزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقدم دولة واحدة ردا إلى المكتب على الإطلاق. وفي الحالة المعلقة حالياً، طُلب من أعضاء اللجنة، والدولة صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة، ودولة الجنسية والإقامة ودولتين أخريين من الدول الأعضاء تقديم معلومات إلى المكتب.

20 - وخلال الفترة نفسها، وفي حالتين، استجابت اثنتان من الدول الثلاث صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة لطلب أمين المظالم تبادل معلومات من خلال تقديم معلومات مفصلة ذات صلة. وفي إحدى الحالتين، كان مقدم الالتماس مدرجاً في قرار لمجلس الأمن، وبالتالي لم تكن هناك دولة صاحبة اقتراح إدراج في القائمة.

دال - الحوار مع مقدِّمي الالتماسات

21 - تحاور أمين المظالم والمكتب مع مقدِّمي الالتماسات وممثليهم القانونيين، بوسائل شملت المراسلات الخطية، والاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو وبالحضور الشخصي.

(4) المرجع نفسه.

22 - وفي سياق حالتين، توجه أمينُ المظالم خلال فترة الحوار إلى دولتي جنسية وإقامة مقدِّمي الالتماسين لإجراء مقابلتين موسّعتين مع مقدِّمي الالتماسين. والتقى أمين المظالم أيضاً بمحاورين آخرين معنيين في الحالتين لغرض جمع المعلومات والتحقّق من صحتها.

23 - وخلال فترة الحوار في إحدى الحالات، لم يتمكن أمين المظالم من التواصل المباشر مع مقدم الالتماس لاعتبارات أمنية. ولذلك أجرى مقابلة مع أحد أفراد أسرة مقدم الالتماس ومع محامي مقدم الالتماس الذي كان قد قدم الالتماس نيابة عن مقدم الالتماس.

24 - وكما هو موضح في الفرع خامساً-جيم، ونظراً لحالة السيولة وعدم وجود ميزانية كافية للسفر خلال الفترة المقررة، وافقت اللجنة على تمديد استثنائي لمرحلة الحوار لمدة شهرين، مما سمح بإجراء المقابلة بالحضور الشخصي في موعد لاحق عندما توفر التمويل، بموافقة مقدم الالتماس.

هاء - الاطلاع على المعلومات المحجوبة أو المشمولة بالسرّية

25 - أبرم مكتب أمين المظالم حتى الآن 22 اتفاقاً أو ترتيباً لتيسير اطلاعه على المعلومات المحجوبة[5] وترتيباً واحداً يتيح الاطلاع عليها على أساس كل حالة على حدة.

26 - ويعرب أمين المظالم عن تقديره للحوار الذي أجراه مع عدد من الدول الأعضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن إمكانية وأهمية توقيع ترتيب لتبادل المعلومات مع مكتبه. وقد تمت مشاركة نموذج الترتيب مع عدد من الدول، بما في ذلك ثلاث دول في جنوب شرق آسيا. ويرسخ أحد الترتيبات الموقعة الأساس الذي يجري بموجه إطْلاع أمين المظالم على المعلومات المحجوبة أو التي لم تعُد محجوبة أو تلك المشمولة بالسرية. ويشير إلى أن مجلس الأمن ذكر في الفقرة 72 من قراره 2734 (2024) أنه يرحب بتلك الترتيبات الوطنية التي أبرمتها الدول الأعضاء مع المكتب لتسهيل تبادل المعلومات السرية، ويشجع بقوة الدول الأعضاء على مواصلة إحراز التقدم في هذا الصدد، بسبل من بينها إبرام ترتيبات مع المكتب من أجل تبادل تلك المعلومات.

ثالثا - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

ألف - ملاحظات عامة

27 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ناقش أمين المظالم ولاية أمين المظالم وإنجازات مكتبه والتحديات التي تواجهه خلال اجتماعات ثنائية مع أعضاء اللجنة، وغير الأعضاء في اللجنة، ومسؤولين حكوميين من عدة دول وأصحاب مصلحة آخرين. والتقى المكتب أيضا بمندوبي الأعضاء الخمسة الجدد غير الدائمين في مجلس الأمن.

28 - واجتمع أمين المظالم مع المندوبين، بمن فيهم خبراء في مجال مكافحة الإرهاب من عدة دول، لتبادل الآراء بشأن ولاية أمين المظالم وأساليب عمله، وبشأن مسائل مراعاة الأصول القانونية وكيفية ارتباطها

(5) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الصفحة الشبكية ذات الصلة من الموقع الشبكي لمكتب أمين المظالم (انظر www.un.org/securitycouncil/ombudsperson/classified_information).

بعمل اللجنة. وناقش أيضـــا مع بعض الدول وضـــع رعاياها المدرجين في قائمة الجزاءات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لإبلاغ هؤلاء الأفراد بخيار تقديم طلب للرفع من القائمة إلى المكتب.

29 - وفي 1 تشـرين الأول/أكتوبر، اجتمع أمين المظالم مع رئيسـة اللجنة لإثارة مسـألة تعزيز اسـتقلالية المكتب ومناقشـة الاقتراح الذي قدمته دولة عضـو ليسـت عضـوا في اللجنة خلال جلسـة الإحاطة المفتوحة المعقودة في أيلول/سبتمبر بنشر التقارير الشاملة بعد رفع اسم مقدم التماس من القائمة. ويزمع أمين المظالم مواصلة هذه المناقشة مع الرئيس الجديد الذي لم يعين بعد، كما هو موضح في الفرع خامساً-باء.

30 - وفي 3 تشـرين الأول/أكتوبر و 12 شـباط/فبراير، على التوالي، قدم المكتب عرضـاً لمسـؤولين حكوميين من نيجيريا والكويت لشـرح ولايته وإجراءاته وأسـاليب عمله. وقد قُدمت هذه العروض خلال دورات تدريبية نظمها فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات وفرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن[6].

31 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك أمين المظالم في منتدى عام بشأن العقوبات الدولية والسيادة الوطنية، نظمته كلية الحقوق في جامعة تكنولوجي مارا (Universiti Teknologi MARA) في شـــاه علم، كوالالمبور، في 11 تشـــرين الثاني/نوفمبر. وكان من بين المشـــاركين أكاديميون، وطلاب وأعضـــاء منظمات غير حكومية.

32 - وفي 3 كانون الأول/ديســمبر، اجتمع المكتب مع الأمين التنفيذي لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمناقشـــة ولاية كل منهما وإمكانية التعاون بينهما. وشـــرح أمين المظالم آراءه بشـــأن الأثر الجماعي للجزاءات وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها فرقة العمل للتوعية في إطار تقييماتها القطرية بشـــأن وجود المكتب وولايته في استعراض طلبات الرفع من القائمة.

33 - وفي 8 كانون الأول/ديســمبر، قدم أمين المظالم عرضـــاً وشـــارك في حوار مع الدول الأعضـــاء والخبراء بشـــأن مراعاة الأصـــول القانونية في مجال الجزاءات خلال التدريب الداخلي المتعلق بالجزاءات لأعضاء مجلس الأمن الجدد، الذي نظمه فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن.

34 - وفي 17 كانون الأول/ديسـمبر، قدم المكتب عرضـاً لأعضـاء مجلس الأمن الجدد بشـأن ولايته المتمثلة في توفير مراعاة الأصـول القانونية من خلال اسـتعراضـه المسـتقل لطلبات الرفع من القائمة. وكان العرض جزءًا من التدريب المتعلق بالجزاءات لأعضـــاء المجلس الجدد، الذي نظمه فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن.

35 - وفي 27 كانون الثاني/يناير، التقى أمين المظالم بالمديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن لمناقشة ولايته وديناميات المجلس، ولتسليط الضوء على أهمية مراعاة الأصول القانونية.

باء - التواصل مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

36 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع أمين المظالم وموظفو المكتب مع فرادى أعضاء فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لمناقشة التماسات رفع الأسماء من القائمة التي لم يبت فيها بعد.

37 - واجتمع أمين المظالم مع المنسق الجديد لفريق الرصد في 18 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة ولاية كل منهما والمجالات التي يمكن تعزيز التعاون فيها. واجتمع المكتب مع أعضـــاء فريق الرصـــد

(6) يقع داخل شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

في 4 آذار/مارس لمناقشة جملة أمور، منها التعاون بين الفريقين بشأن الحالات، وتحديث الموجزات السردية والمسؤولية المتبادلة عن التوعية بعمل اللجنة، بما في ذلك عمل كل من فريق الرصد والمكتب.

جيم - الاتصال بالدول والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

38 - واصل المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير التفاعل مع الدول الأعضاء، وبخاصة أعضاء اللجنة والدول الأعضاء المعنية بالتماسات رفع الأسماء من القائمة التي لم يُبت فيها بعدُ. واستمر أمين المظالم في إجراء مناقشاتِه مع أعضاء اللجنة بشأن التعاون بين الدول الأعضاء ومكتبه. وعقد المكتب اجتماعات ثنائية مع الأعضاء الخمسة غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن لمناقشة مهام المكتب ومسؤولياته في جوانبها المتعلقة باللجنة.

39 - وتفاعَل المكتب مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها، بما يشمل إدارة شؤون السلامة والأمن، والمنسقين المقيمين والمكاتب التابعة لهم، وأفرقة الخبراء وإدارة التواصل العالمي، وكذلك مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وخبراء مستقلين، وممثلين لأجهزة إنفاذ القانون، ومشتغلين بالقانون، وخبراء في مكافحة الإرهاب، وخبراء قانونيين دوليين، وأكاديميين، ومتخصصين في القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

40 - وواصل أمين المظالم مناقشة المسائل المنهجية ومعايير الإثبات المختلفة في إجراءات إعادة النظر القضائية وشبه القضائية مع ممثلي الدول الأعضاء، والأكاديميين وممثلي الأمانة العامة.

دال - أساليب العملِ والبحوثُ

41 - كما هو الحال في الحالات السابقة، شملت دراسة الحالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء بحوث مستفيضة في المصادر المفتوحة والتواصل مع محاورين وخبراء، من الدول الأعضاء وغيرها، وذلك لجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بطلبات الرفع من قائمة الجزاءات.

42 - وواصل المكتب مشاركة تقارير أمين المظالم الشاملة مباشرة بعد تعميمها على أعضاء اللجنة مع الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في اللجنة، بما في ذلك دولٌ صاحبة اقتراحات إدراج في القائمة، ودول جنسية وإقامة ودول مشاركة أخرى، عملا بالفقرة 13 من المرفق الثاني للقرار 2734 (2024).

43 - ويلاحظ أمين المظالم أنه، نتيجة لذلك، ازدادت شفافية عملية الاستعراض التي يقوم بها إلى حد بعيد بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في اللجنة ولكنها تشارك في العملية من خلال تبادل المعلومات الموضوعية مع أمين المظالم بناء على طلبه. ويشير إلى أن حضور مندوبي الدول المشاركة أثناء عرض تقاريره الشاملة على اللجنة، وكذلك أي بيانات يدلون بها بعد عرضه لتبيان آراء حكوماتهم بشأن الحالة، يعزز المناقشات بشأن الحالات أثناء اجتماعات اللجنة. وفي حين أن الدول المشاركة لا تحضر الاجتماعات المخصصة لمواصلة نظر اللجنة في التقارير والتوصيات المقدمة، فإن زيادة الانفتاح أمر بالغ الأهمية لاستمرار الثقة والدعم في الآلية.

هاء - الموقع الشبكي

44 - واصل المكتب تنقيح موقعه الشبكي وتحديثه خلال الفترة المشمولة بالتقرير[7].

رابعا - الأنشطة الأخرى

التواصل والتوعية

45 - أُتيح الكتيب الإعلامي عن عمل المكتب وولايته بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة ونُشر على الموقع الشبكي للمكتب[8].

46 - وقام المكتب بتحليل البيانات الإحصائية والكمية الفريدة التي تم جمعها منذ إنشائه، بغرض إجراء المزيد من البحث والتحليل واستخدامها لأغراض التوعية.

خامسا - ملاحظات واستنتاجات

ألف - الاستقالة

47 - قدم أمين المظالم رسالة استقالة إلى الأمين العام في 4 مارس/آذار، اعتبارًا من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وعممت الرسالة على اللجنة في 14 آذار/مارس. وسيتيح تقديم الرسالة في وقت مبكر للأمانة العامة متسعًا من الوقت لإنجاز عملية الاستقدام وتعيين خلف له بطريقة مناسبة من حيث التوقيت، وبالتالي تجنب حدوث فجوة بين أمناء المظالم العاملين. ويكرس أمين المظالم جهوده للعمل مع موظفيه والأمانة العامة من أجل تحقيق انتقال سلس، وتسليم الملفات التي لم يبت فيها بعد وتوفير السياق المتعلق بولاية المكتب إلى خَلفه، وبالتالي الحفاظ على نزاهة، وفعالية ومصداقية عمل المكتب واللجنة ككل. وهو يشير إلى الفقرة 71 من القرار 2734 (2024)، التي أكد فيها مجلس الأمن على أهمية المكتب وطلب إلى الأمين العام، في جملة أمور، ضمان استمرار قدرة المكتب على الاضطلاع بولايته بطريقة مستقلة ومحايدة وفعالة ومناسبة من حيث التوقيت.

48 - ويتطلع أمين المظالم إلى التفاعل مع الرئيس القادم للجنة لمناقشة الآثار المترتبة على استقالته والعملية الانتقالية. وسيتواصل أيضًا مع أعضاء اللجنة، والأمانة العامة وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة كيفية ضمان استمرار الإجراءات العادلة لمقدمي الالتماسات خلال الفترة الانتقالية.

باء - تدابير لزيادة الوعي والشفافية

49 - في عدة مناسبات، أعرب أمين المظالم عن قلقه إزاء عدم وعي الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة والدول التي يحملون جنسيتها ودول إقامتهم بشأن إجراءات الاستعراض التي يقوم بها أمين المظالم. وناقش أهمية إبلاغ الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة بإدراج أسمائهم في القائمة وبأهمية توجيه انتباههم إلى خيار تقديم التماس لرفع أسمائهم من القائمة إلى المكتب. وناقش أمين المظالم

(7) انظر www.un.org/securitycouncil/ombudsperson.

(8) المرجع نفسه.

مع ممثلي عدة دول، وتحديداً دول في جنوب شـرق آسـيا، عدد الأسـماء المدرجة في القائمة من بلدانهم وكيفية تعزيز التعاون بين المكتب والدول الأعضـاء للتوعية بشـأن عمل اللجنة والدور الحاسـم للمكتب. وكما نوقش في التقرير السابق، يشكل نقص المعرفة بالآلية في بعض المناطق سببا ممكنا للعدد المنخفض نسبيًا لطلبات إجراء استعراضات بغرض الرفع من القائمة.

50 - وناقش أمين المظالم مع الرئيسة السابق للجنة الاقتراح الذي قدمته دولة عضو من غير الأعضاء في اللجنة في أيلول/سبتمبر 2024 لزيادة الشفافية من خلال نشر التقارير الشاملة في الحالات التي رفع فيها مقدم الالتماس من القائمة. وشدد أمين المظالم على آرائه بشأن هذه المسائل على النحو المبين في تقرير سابق مقدم إلى مجلس الأمن (انظر S/2024/696، الفقرة 64). وفيما يتعلق بنشر التقارير الشاملة، أشار إلى أنه ينبغي تحسين الشفافية على نحو لا يؤثر على رغبة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تقديم المعلومات في الحالات المستقبلية. ويعتزم أمين المظالم مواصلة هذه المناقشة مع الرئيس القادم للجنة.

جيم - المسائل الإدارية

تأثير حالة السيولة

السفر

51 - كان لأزمة السيولة في الأمم المتحدة تأثير سلبي على نحو متزايد على عمل المكتب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت الأمانة العامة المكتب بأن تمويل السفر غير متاح في حالة واحدة. ونتيجةً لذلك، اضطر أمين المظالم إلى إلغاء مقابلات مع مقدم الالتماس ومع شاهد على حسن السمعة، وكذلك اجتماعات مقررة مع السلطات في عاصمة البلد، ولم يتمكن من إنجاز التقرير الشامل ضمن الجدول الزمني المحدد[9]. ووافقت اللجنة على اقتراح أمين المظالم تمديد فترة الحوار في هذه الحالة بشكل استثنائي لمدة شهرين. وبعد إبلاغ المكتب بأن الأموال أصبحت متاحة، تم السفر في الوقت الإضافي المتاح. وعلى الرغم من أن هذه الظروف لم تكن مثالية، فإن أمين المظالم يشير إلى أن مقدم الالتماس وافق على التمديد الاستثنائي، ولم يكن التأخير غير متناسب. ولذلك فهو لا يعتبر أن التمديد كان له آثار على مراعاة الأصول القانونية أو عدالة الإجراء. ومع ذلك، يشير أمين المظالم إلى أن هذا الأمر لا ينبغي أن يشكل سابقة للمسائل المستقبلية، التي ينبغي أن تدار وفقا للجداول الزمنية المبينة في المرفق الثاني للقرار 2734 (2024).

52 - ويلاحظ أمين المظالم أنه بالرغم من أن الأمانة العامة تمكنت من تخصيص تمويل للسفر في الحالات التي لم يبت فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كان ذلك مع حدوث تأخير في حالة واحدة، فإن السفر مقيد في وقت كتابة هذا التقرير. ويساور أمين المظالم القلق من أن القيود الحالية المفروضة على السفر لعقد اجتماعات بالحضور الشخصي مع السلطات ومقدمي الالتماسات للحصول على معلومات عن طلبات الرفع التي لم يبت فيها ستضر بإجراء الاستعراض الذي يقوم به أمين المظالم. وكما ذُكر في تقارير سابقة، فإن المقابلات الشخصية مع مقدمي الالتماسات أمر بالغ الأهمية لتقييم مصداقية مقدم الالتماس وحالته الذهنية، وضمان تجربة أكثر شمولية خلال الاجتماع والحفاظ على معيار الإنصاف تجاه مقدم الالتماس (انظر S/2024/696، الفقرة 67؛ و S/2024/274، الفقرة 79؛ و S/2021/676، الفقرة. 19).

(9) يصدر تكليف بالجداول الزمنية المقررة لفترة الحوار في الفقرة 7 من المرفق الثاني للقرار 2734 (2024).

53 - والاجتماعات بالحضور الشخصي مع السلطات بالغة الأهمية أيضا في العديد من الحالات. وفي حين أن سلطات بعض الدول قد تكون قادرة على تقديم معلومات موضوعية إلكترونياً، أو خلال الاجتماعات في بعثتها في نيويورك أو عن طريق التداول بالفيديو، فإن هذه الخيارات ليست متاحة لجميع الدول الأعضاء، وبعض الدول متردد في تبادل المعلومات الأمنية الحساسة بوسائل غير التبادل بالحضور الشخصي.

عقود أمين المظالم

54 - أصبح الوضع التعاقدي لأمين المظالم غير آمن على نحو متزايد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرا لأن عقد الاستشارات يخضع لموافقة الميزانية ولم يكن من الممكن ضمان التمويل لفترات أطول.

الترجمات

55 - وأدت حالة السيولة إلى زيادة طول الفترات اللازمة لتجهيز ترجمة الوثائق، منها طلبات رفع أسماء من القائمة، وتقارير شاملة ومعلومات مقدمة من مقدمي التماسات، ومحامين ودول أعضاء، وهو ما أثر في إجراءات أمين المظالم بطرق مختلفة. وبسبب زيادة الوقت الذي تستغرقه الترجمة، لم يتمكن أمين المظالم من اتخاذ قرارات بشأن قبول طلبات رفع من القائمة بنفس المدد اللازمة للإنجاز كما كان الحال في الماضي. وعلاوةً على ذلك، استغرقت ترجمات التقارير الشاملة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وقتاً أطول لإنجازها، مما أثر على تعميم التقارير على اللجنة، وبالتالي تأخر نظر اللجنة فيها، ومن ثم تأخر البت في الحالات. وهذه التأخيرات لها تأثير مباشر على مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بمقدمي الالتماسات.

56 - وكما ذُكر في التقرير السابق، يحاول المكتب التخفيف من حدة المشاكل المتعلقة بحالات التأخر في الترجمة بأن يطلب إلى الدول الأعضاء تقديم المعلومات باللغة الإنكليزية، أو باللغة الأصلية مصحوبة بترجمة إلى الإنكليزية. غير أن هذا لا يحل مشكلة طول مدد ترجمة التقارير الشاملة.

57 - ويؤكد أمين المظالم أن نقص التمويل له تأثير سلبي على إجراءات أمين المظالم المتعلقة بطلبات الرفع من القائمة ويعوق سلاسة عمل المكتب بشكل عام، حيث يتم إنفاق المزيد من الوقت على التخفيف من تأثير المشاكل المذكورة أعلاه، وعلى التخطيط للطوارئ وعلى الاتصال بجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل حل المشاكل.

المرفق

Status of recent cases[10]

Case 112, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
12 March 2025	Transmission of case 112 to the Committee
12 July 2025	Deadline for completion of the information-gathering period

Case 111, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
12 February 2024	Transmission of case 111 to the Committee
12 August 2024	Information-gathering period completed
12 December 2024	Comprehensive Report submitted to the Committee
7 March 2025	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
7 March 2025	Committee decision to retain listing

Case 110, one individual (Status: Committee consideration)

Date	*Description*
8 February 2024	Transmission of case 110 to the Committee
8 August 2024	Information-gathering period completed
31 January 2025	Comprehensive Report submitted to the Committee

Case 109, Lionel Dumont (Status: delisted)

Date	*Description*
28 December 2023	Transmission of case 109 to the Committee
28 June 2024	Information-gathering period completed
28 October 2024	Comprehensive Report submitted to the Committee
23 December 2024	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
21 February 2025	Committee decision to delist
19 March 2025	Formal notification to the petitioner with redacted Comprehensive Report

[10] The status of all cases since the establishment of the Office of the Ombudsperson can be accessed through the website of the Office: www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases.

Case 108, one individual (Status: denied)

Date	*Description*
21 September 2023	Transmission of case 108 to the Committee
21 March 2024	Information-gathering period completed
20 July 2024	Comprehensive Report submitted to the Committee
7 October 2024	Presentation of the Comprehensive Report by the Ombudsperson to the Committee
	Committee decision to retain listing
7 October 2024	Formal notification to the petitioner with redacted Comprehensive Report
31 October 2024	